الجارف ضد التيار ، وباستعراض موجز لتتالي وجهات النظر المعلنة في الضفة الغربية ازاء هذه المسألة ، يتبين لنا صعوبة معركة النظام السياسية في الضفة الغربية .

ففي حديث أدلى به حمدي كنعان لصحيفة معاريف الاسرائيلية خلال انعقاد مؤتمر الجزائر ، وطالب فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضح الى أي حد بدأت الركائز المادية القوية للنفوذ الاردني في الضفة الغربية تستجيب بقوة الى النزوع الفلسطيني العارم نحو الحرية والاستقلال . فقد قال كنعان ، أحد أبرز ممثلي البرجوازية التجارية — الصناعية التي أحنت رأسها في معظم الاحيان لمصالحها المادية المباشرة مع النظام الاردني ، « لا يحق للاردن تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام لان اهداف منظمة التحرير الفلسطينية هي أهدافنا » . واضاف ان المنظمة هي « القادرة على تمثيلنا » ، ولذلك « لا حاجة الى أجراء انتخابات لاختيار ممثلين ، لان لدى اخوتنا الفلسطينيين في الدول العربية العدد الكافي من الاشخاص الذين باستطاعتهم ان يفعلوا ذلك من أجلنا »(٣٣) .

وللدلالة على أهمية هذا التصريح السياسي ، والخطورة التي ينظر بها الحكم الاردني الى ما يمثله في واقع الضفة الغربية ، فان صحيفة الدستور الاردنية ، الخاضعة كغيرها من الصحف الاردنية الى رقابة رسمية مشددة ، اوردت هذا التصريح محرفا بما يخدم التوجهات السياسية لنظام الحكم الاردني . فقالت « الدستور » ان كنعان الذي أيد قيام دولة فلسطينية ، قال أن هذه الدولة « يجب ان تكون جزءا من اتحاد كونفدرالي مع الاردن ولكن بصفتها دولة ذات سيادة وليس كدولة تقع تحت سلطة عمان »(٣٤) . وفي ايراد الصحيفة الاردنية النبأ على هذا النحو ، انسجمت به مع احد الخيارات التي طرحها النظام الاردني امام الضفة الغربية بعد تحريرها .

وكما سبق ان ذكرنا ، فان حسم مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين على الصعيد العربي ، انعكس ايجابيا لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية . فقد وجدت الشرائح الدنيا والمتوسطة من البرجوازية الفلسطينية نفسها بعد صدور قرارات مؤتمر قمة الجزائر ، قادرة على حسم ترددها السياسي والانحياز لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية ، مستفيدة في ذلك من الاجماع الرسمي العربي والتأييد الشامل لبرنامج المنظمة من قبل جماهير الضفة الغربية . فقد أعلنت الهيئة الاسلامية بالقدس ، وهي تجمع شخصيات وطنية ودينية ومهنية (محامين ، اطباء) ، بعضها عرف بولائه التقليدي للنظام الاردني، عن تأييدها لقرار قمة الجزائر الذي اعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٣٥) . ثم تبعت الهيئة الاسلامية ، النقابات المهنية في الضفة الغربية ، في اعلان تأييد قرارات قمة الجزائر . فاصدرت نقابات : المحامين ، الاطباء ، المهندسين ، أطباء الاسنان ، بيانا يؤيد ما جاء في قرارات الجزائر الخاصة بالحفاظ على الطابع العربي لمدينة القدس واعادة الحقوق الوطنية للفلسطينيين(٣٦) .

ان قطاعات البرجوازية الفلسطينية التي لم تستطع ان تدلو بدلوها في معترك التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، الا بعد الاجماع العربي والتأييد الشعبي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الضفة الغربية ، كانت في كل ذلك تعبر عن طبيعتها الطبقية — السياسية ، ومنسجمة مع مصالحها المادية المباشرة والمتفاوتة مع النظام الاردني ، الذي يمثل حبل الحياة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم العربي . وعلى عكس هذا التردد السياسي الذي طبع سياسات هذه الطبقة حتى صدور قرارات قمة الجزائر ، نجد البرجوازية الوطنية والجماهير الشعبية الفلسطينية قد أعلنت عن مواقفها الوطنية مبكرا ، وحسمت موقفها السياسي لصالح برنامج منظمة التحرير الفلسطينية . ففي أكثر